

## اشتركت

حرف في البلاد للصحة

١٨٠ لسنة كلمة

٩٠ لسنة أشهر

٤٠ لسنة أشهر

في الخارج

ستون فرنكا لسنة كلمة

البيع سلفاً

## الشعب

جريدة يومية سياسية

لسان حال الحزب الوطني

## المكاتب

يجب أن تكون خالصة الاجرة واضحة الخط والتوقيع

ورسل برسم مدير الادارة

بالميل (١١٦) شارع محمد علي  
ولارد لاصحابها أودعت أو تدرج

نمرة التفوق (٢٩٨٨)

الاعلانات يرضى مع الادارة عليها

(المسؤول محمود أبو غنم)

مصر في يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٢٨

٥ ابريل سنة ١٩١٠ - ٢٧ برهات سنة ١٣٢٦

## مصر والسودان

كان يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٠ موعد النظر بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة في القضية التي رفضها القاولان المسيو بنشيني والمسيو كويساس على حكومة السودان وبالجلسة أبدت النيابة السومرية رأياها في تلك القضية فقالت ان مصر لا تملك السودان وحكومته حكومة مستقلة عن الحكومة المصرية فهو اذا غير خاضع لسلطة الحاكم المختلطة واستندت النيابة على امر واحد وهو القرار الصادر من مجلس النظر في سنة ١٨٨٤ بالجلاء عن الاراضي التي وقعت تحت يد الهدي وقالت ان السودان أصبح بعد ذلك لامالك له ففتحه إنجلترا بالاشتراك مع الحكومة المصرية فصار لملكها لاثنتين حقوقها فيه متساوية وبما ان الحكومة الانجليزية غير خاضعة لسلطة الحاكم المختلطة فلا يمكن أن يكون السودان خاضعا لها

ونحن لا نستغرب هذا القول من النيابة لانها تنوب عن الحكومة لاعتدالة فلم يكن من المنتظر أن تقول غير ذلك الا ان المحكمة غير مقيدة برأي النيابة مطلقا وانما مقيدة باصول القوانين ومبادئ العدالة تقول النيابة ان السودان أصبح بلا مالك بعد قرار مجلس النظر ولنا ندرى ما قيمة هذا القرار من الوجهة القانونية نحن لو فرضنا ان السودان كان ملكا لمصر وحدها وكانت مصر بلادا مستقلة استرسلنا تالما فلا يقلل ان قرار من مجلس النظر يكفي للتنازل عن جزء من الملكات ان هذا الامر يكون خارجا بالمره عن سلطة مجلس النظر ويجب أن يكون التنازل بمتضى امر عال أي ديكريو صادر من الجانب العالي الخديوي

أن القانون المدني المصري (الأملي والمخطئ) يثبت أن يكون التصرف في املاك الميراث السومرية بمتضى امر عال يعني أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تباع أو تنازل عن شعب من أراضيها للسلطة السومرية الا بأمر عال فلا يملك ان كان التصرف في

حقه هنا في الوقت اللازم فيها اذا كانت هذه الوثائق من معاهدات الباب العالي السياسية وحقوقه الملكية في مصر ولما وصلت هذه المكاتب الى سفير انكلترا رضى بها وبلغ الباب العالي وصولها اليه وقبول دولتها تعلم من ذلك ان انكلترا اطلمت على فرمان توفيق وقرار النظر صادر بعد هذا فرمان فهل بحق لها ان تستلكت به وتعتبره تنازلا صحيحا؟ نعلم لا:

ان قبول انكلترا لتصریح وزير الخارجية النمانية كما اسلفنا دليل قاطع على اعتراف إنجلترا بحق الدولة المصرية في عدم المصادقة على كل معاهدة تراها ماسة بحقوقها السياسية الدولية وقد احتجت الدولة على اتفاقية السودان احتجاجا رسميا وهذا الاحتجاج كان لا اعتبار هذه الاتفاقية كاتسح في حقها يمكن القول بأن السودان أصبح منسلخا عن مصر

فلما ان ماجاه فرمان توفيق قد جاء فرمان الخديوي الحالي وقد بلغ للدول أيضا بصفة رسمية والدليل على هذا التبليغ المخبرات الدولية التي دارت بين انكلترا على الخصوص والباب العالي بشأن الفترة الواردة بالفرمان بخصوص الحدود المصرية وكان من نتيجة هذه المخبرات ان صدرت اراذسية بثلث تقريرا للحكومة المصرية بمجل طورسيتها تحت الادارة المصرية كما كانت

والمهم في هذه المخبرات ان إنجلترا كتبت للدولة المصرية تقول «انه لا يمكن ان يحدث اي تغيير بالقرارات بدون رضاه حكومة المملكة» وهو دليل قاطع على انها تم بالقرارات وما يأتي فيها وقد جاء بذلك فرمان التحريم المنصوص عنه في فرمان توفيق باشا فاذا كانت اتفاقية السودان جاءت بعد هذا فرمان فهل يمكن ان تعتبر صحيحة من الوجهة الدولية كلا وأعز ذلك باحتجاج الدولة المصرية عليها

وما الذي يحلني على التعاطب بالقراريه مبداء لدينا اعتراف صريح من انكلترا بالسودان مملوك لمصر في حادثة قشونه المشهورة حيث ذهب اللورد كينغزلي إلى الجبال مارشال الفرنسي لابساً طيربوته

وقال له ان السودان مملوك لمصر وحدها وان تنازلهما عنه لم يكن الا وقتيائهما تتكهن من ارجاعه وبناء على ذلك انسحبت الجنود الفرنسية من فاشودة قبل بعد ذلك تدعي انكلترا ان اتفاقية السودان صحيحة نعم ان القانون الدولي يعطي لأية دولة الحق في امتلاك أو استثمار الاقاليم التي لا مال لك لها ولكن حكم عليها قبل كل شيء ان تحقق من عدم وجود مالك لتلك الاقاليم فاذا فرضنا ان انكلترا فتحت السودان وحدها فلا يمكن ان تصبح مالكة له لان ذلك التفتح لاقية له من الوجهة الدولية لعلها بأن السودان مملوك للدولة المصرية كما أثبتنا ذلك فياسبق وهناك مسألة أخرى وهو ان القانون الدولي العام يثبت أيضا أن يكون التنازل عن الاملاك من صاحب حق التنازل لا من غيره هل يمكن أن يملك شخص قطعة أرض تنازل عنها غير مالكها كلا لو رجعنا الى الحقيقة رأينا ان انكلترا كانت تعلم بان تنازل مصر عن السودان باطل وان اتفاقية السودان باطلة أيضا ولكن الذي دعاها الى عدم الاهتمام بذلك انما كان ضعف الدولة المصرية تلك الدولة التي لم تتمكن بعد الاتفاقية الا من حفظ حقها في المستقبل بذلك الاحتجاج

رأت انكلترا ان أقل مظهر عداية ضد الدولة المصرية كافي لارغامها على الاعتراف باتفاقية السودان ولذلك وقعت عليها واعتبرتها صحيحة وقد فطنت الدولة لذلك فلم ترد ان تفتح باب المشكلة فتخرج منها خاسرة فلم تند الاحتجاج ان الدولة المصرية كانت تنتظر فرصة ترض فيها اتفاقية السودان على ساطع البحث الدولي يوم توشق وتشتد وقد أصبحت هذه الفرصة قريبة التحقق بعد ان صارت الدولة دولة دستورية لها مستقبل القوة والقدرة

هنا ما امكنني ابراده الآن من الادلة على ان السودان لازال ملكا لمصر وتابعا للسلطة المصرية وخاضعا لاحكام المصرية ولا يجوز ان هذا الموضوع في فرصة أخرى وكل أنت قريب

محمد زكي علي

## الحال في فارس

نشرت جريدة الانشيز جاردان مقالة تحت هذا العنوان هناك تهربا

على كل أمة ان تعمل كل الاجرامات اللازمة لحفظ حياة وراياها وقد بين القانون الدولي شرطين اذا توفرا مع لامة عمل هذه الاجراءات أولها قيام الدليل الساطع على ان رعاياها في خطر حتى تصحب في حل من التداخل في أمور البلد الموجود فيها رعاياها ثانيا ان تلك الدولة التي تتدخل في أمور الدولة الأخرى تصبح مسؤولة تمام المسؤولية عن الامن والنظام واذا لم يتوفر أحد هذين الشرطين فلا حق لدولة التداخل في شؤون دولة أخرى

لانه اذا خالفت إحدى الدول هذه الشروط فلا ضمان مطلقا على سلامة أية دولة وكل دولة فتحت بابا عليها سده واذا جردت دولة إحدى الحكومات من أول واجب عليها ألا وهو حفظ النظام العام عليها تقع المسؤولية اذا حدث ما يغفل بهذا النظام هذا ما يقضي به القانون الدولي وما تميز عليه الدول في صلاتها مع بعضها البعض ولكننا في فارس ترى الامر على خلاف ما ذكر فلا دليل على وجود خطر يهدد رعايا روسيا أو رعايا أية دولة أخرى وجدير بنا ان نوضح ان الاسلام في نهضة الأخيرة لم يسفك دم مسيحي ولم يقتل حقوق أحد من المسيحيين وهذا حق لا بالنسبة فقط لفارس بل لتركيا أيضا أيما حدثت ثورات حالة كان الدم المسيحي فيها مصونا من كل عيب ولا شك في ان الفضل في ذلك لا يرجع الى وجود رجال المسلمين من المسيحيين بل الى عدم وجودهم

ولا جسد في ان الثورة في فارس كانت قد انتهت قبل ان يطأها قدمه جندي روسي ومن القريب انه بعد ان استتب الامن فيها أخذت روسيا في اخلاص هذا الامن وارجاع الفوضى الى البلاد وبالطبع فلا شيء يبر من هذا الاحالي أكثر من ان يملوا ان البضعة الآلاف من الجنود التي تحتل بلادهم هم طليعة جيش دولة تريد سلب استقلالهم منهم والقضاء على حريتهم التي ما ملوها الا بعد ان سفكت دماؤهم وذبحت أموالهم وفضلا عن ذلك فان روسيا أبت ان تحصل مسؤولية حفظ الامن في داخلية البلاد ثم هي من جهة أخرى تدعي انها تحترم استقلال فارس مع انها تتصّب أول واجبات حكومة مستقلة فهي تتخلى الاضطراب وتصف الحكومة باذعانها كرها في البلاد ثم تحيل هذا الاضطراب وهذا الضعف وسبب للامان بجنود أخرى

وفي الحقيقة فان هذه الامور تستوجب غضب كل الناس غضبا ليس اقل من غضب حكومة فارس نفسها ثم ان ذلك يستوجب غضبا لانه حاض حقوقا التي تقضي بها ماضته من الحلفاء ان روسيا ملزمة بمتضى الحافة التي عقدتها مع احترام استقلال فارس وما هي الآن تعمل على قتل هذه الحافة في أهم نقطة جومرية فيها ان الجلاء هو الاساس الذي

يبت عليه شروط هذه المعاهدة لان القصد منها لم يكن الا استقلال فارس

وخلق بنا ان نخفي من سياسة حكومتها الحالية في فارس التي تضر بأهم المصالح البريطانية في هذه البلاد وبمقد البعض منا ان انكلترا لم تنتشر في العالم بأنها ام التنازلات الدستورية ولها مائة الى مئتين الامم الدستور الا انها مدونة على ذلك يامل العطف على الامم الأخرى ولذلك فانها ان اطرت التحل عن مساعدة الامم الاسلامية التي تطلب الحرية عد ذلك منها دليلا على تعبير في سياستها في الشرق نعم ان العطف لاعلم قوة في السياسة وقد كان العامل الوحيد الباعث لنا على التدخل في حكومة فارس ولكننا نقول من جهة أخرى ان الواجب علينا آراءه اروسيا الاعمال معا في فارس مسوقين بدافع العطف وحده ان انكلترا اكبر دول الاسلام طرأ في حكم في الهند من المسلمين اكثر مما يحكمه سلطان تركيا وليس مقولنا ان تد قيام حركة وطنية حرة في وقت واحد في الملكة الثلاثة فارس وتركيا ومصر من الحوادث الرضية فان المسلمين في جميع أنحاء الارض متحدون انه لم يكن قلبا قلوبا كما هو الحال مع المسيحيين وقد لا نستطيع ان نؤام الحركة الوطنية في مصر يتناحرن نزعها في تركيا كما وانا لا نستطيع ان نسي الى المسلمين في فارس يتناحرن تحكيم في الهند ان لفارس مع ما بها من نصف مركز الاسلام وموضعا الجغرافي يجعلها مركزا لجميع الملكات الاسلامية التي تحت من شواطئ الصين الى المحيط الاطلسي ولذلك كله فان القضاء على استقلال فارس يضر العالم الاسلامي الي قسرين كما وانه ان سكتنا عليه كان دليلا على اشتراك انكلترا مع روسيا في تلك الجريمة الشنعاء ومن ذلك نتجنا بالطبع زوال شهرتها التي اكتسبتها بان يسلمى الهند المواليين لنا احسن الولا على انه لا شيء يزيد من عطف العالم الاسلامي علينا اعظم من السبل بما تقضي به المعاهدة الروسية الانكليزية ان استقلال فارس ضروري من جهة أخرى لحاجة الحدود الهندية ولا يقل أهمية عن استقلال افغانستان القوية لان قتله الدفاع الحقيقية في الهند ليست في بشاور أو في خير أو في كورام أو في الممرات الواسية الى افغانستان بل في الوجستان وكما اذا وقعت فارس في ايدي الروس أصبحت حدودا الهندية مهددة تهديدا كبيرا

وبالجملة فانا نطلب حفظ استقلال فارس ونلع في ذلك وبمبادرة أخرى تلج باتباع الاتفاق الانكليزي الروسي لان وجود الجنود الروس في فارس يخالف ما يقضي به هذا الاتفاق وقتئذ في استطاعتنا الاحتجاج الشديد على روسيا ثم ان احتياج فارس الشديد الى المال أمر يضربها ولا سيما وانها اختفت مع روسيا على ان لا تخرض أي قرض الا من روسيا الا ان ذلك لا يبرر اننا في سنة ١٩١٢ وبذلك تصح حرطي الاتفاقي من تله ولكننا على يقين من ان حكومتها تستطيع اتخاذ فارس والارحار على اتباع مذهب في الاتفاق حرما على ما يتوافقون الروسيا من العلاقات الدولية



أمر كذا، ومع ذلك فإن التمسك بالواقع في دعوت حنبلة في الإسلام والتمسك



المطامير هذا الحاصل يزيد كثيرا من هذه التقدير . وذلك لانه في كل سنة ينبغي أن يؤخذ من هذا الحاصل ثمة المبالغ المضافة من دوائر الجرد لكونها لم تعد صالحة للاستعمال ومن جهة أخرى فإنه يقتضي التامة للقررة في سنة ١٨٩٩ يجب أن يضاف عليه مبلغ سنوي يبالغ المدة التي تخص أعمال التصحيحات في القسط السنوي لحاصل استهلاك معدات التطوير بالكرات . ولما كان هذا التصرف متعادلا بين ترميزا فلا سبيل ( غير الرجوع إلى دوائر الشركة ) لمرة البالغ الصافي الواجب احتياها لجان التقدير الأصلية التي يتكون منها هذا الحاصل والتي يكون المصمم منها ومع ذلك فإن معدات الشركة ومبانيها تبلغ قيمتها الآن ٦٥٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات ( كما هي ولودة في ميزان الحسابات ) وبما أن هذه الموجودات يمكن بقاؤها مدة عشرين سنة بوجه التقدير فلا يكون هناك مبالغة في احتياها مبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات لأجل الخصصات السنوية اللازمة ترميزها الآن لحاصل استهلاك المعدات ومعها يمكن أن الخصصات والمصمم التابعة من الحسابات التي تشرتها الشركة تتوضع منها حالة حساب هذا الحاصل في آخر سنة ١٩٠٨ على الوجه الآتي

فرنكات	حالة الحساب لثانية سنة ١٨٩٩
١٧٢٦٤٥٩٧	فرنكات
٣١٠٧٣٠٥٠	مضاف عليها حسب مأمور لود تولد
١٠٤٧٠١٣٣٩	تحويل في نظير المصمم
١٨٣٣٧٦٤٧	حالة الحساب لثانية سنة ١٩٠٨

وعلى ذلك فلا حاجة لجنة مطلقا في دعواها أن حاصل استهلاك المعدات يبقى كما هو وإن المبالغ المزمع منها إليه لا تزيد من قيمته الحالية إلا بمقدار مليون واحد من الفرنكات أما المبالغ التي صغر عصبها منذ سنة ١٨٩٩ كما هو ثابت مما تشرته الشركة وكما سبق ياه قد ثبتت وحدها ٤٧٠.١٣٣.٩ من الفرنكات . وذلك بصرف النظر عن المصمم المبهولة التي حصلت مقاصدا بالنقل من حسابات إلى أخرى وما ينبغي اثباته عليه أيضا أن الخصصات للقررة أخذها من هذا الحاصل مد زادت في بحر هذه السنوات إلا في تجاوزت الخصصات للقررة لاستهلاك للمعدات حسب التقدير السابق ياه . ويتبع من ذلك أن الشركة يكون في وسعها أن توفر الخصصات اللازمة لهذا الحاصل مدة ١١ سنوات دون أن تخشى أن مادغرة لأجل لا استهلاك المعدات تسقط قيمته وتقل من المبلغ اللازم لذلك القرض . ولكن من الحق أيضا أن الشركة ستعجز الرجوع إلى هذه الخصصات في المستقبل بعبء استثنائها من منظم للمعدات للمستلة الآن وحدها من دوائر الجرد لأجل استبدالها ببرها من للمعدات الجديدة . بل من للتظر أن تكون للمعدات المستجدة في المستقبل أكثر مقدارا وأعلى تناقصا بزيادة الخصصات للقررة لحاصل الاستهلاك .

#### مصاريف الاستهلاك

بالبحث في مصاريف الاستهلاك الحقيقية قد "ها زادت زيادة مطردة" نسبة زيادة الإيرادات كما يظهر من الأرقام الآتية التي تبين مقدار الإيرادات ومقدار الزوائد من متوسط كل خمس سنوات في بحر الأربعة وتلاتين سنة للبحرنة بين سنتي ١٨٧٥ و ١٩٠٨

متوسط الإيرادات	متوسط المصاريف	نسبة المصاريف إلى الإيرادات
فرنك	فرنك	فرنك
١٨٧٥ إلى ١٨٧٩	٣١٧٠٣٣٨	٥٤٠٣٣٦٧
١٨٨٠ إلى ١٨٨٤	٥٨٤٩١٣٣٢	٥٩٨١١٥٨٣
١٨٨٥ إلى ١٨٨٩	٦٤٠٦٨٣٦٦	٦٩٨٠٣١٩٩
١٨٩٠ إلى ١٨٩٤	٦٨٨٣٣٢٩٩	٨٥٢٢٣٧٩٤
١٨٩٥ إلى ١٨٩٩	٨٤٠٣٦٧٠٠	٨٧٥٢٢٠١٥
١٩٠٠ إلى ١٩٠٤	١٠٥٨٩٥٠٣٠	٩٨١١١٩٢٤
١٩٠٥ إلى ١٩٠٩	١١٥٢٢٦٧٠٠	١١٥٢٣٣٧٢٥

ومن هذه الأرقام يتضح بالبداهة التامة أن مصروفات الاستهلاك كانت تزداد كلما زادت الإيرادات وذلك منذ سنة ١٨٨٠ أي منذ الوقت التي ابتدأت فيه إيرادات الشركة في الترق بدرجة طيبة بعد المصروفات اللازمة للسنوات الأولى . فأصبحت المصروفات حافظة لنسبة ثابتة مع الإيرادات مقدارها عشرة في المائة تقريبا . وبما يجب اثباته في أن المبلغ للقررة لحاصل استهلاك المعدات كان على سنة ١٨٨٥ ولورما في سنة مصروفات الاستهلاك وليس في باب خاص به على حدة كما حصل بعد ذلك التاريخ . فليكن مذكور للقررة مضمومة بكم أن يضاف إلى المصروفات مقدار المبلغ المضمومة لذلك الاستهلاك منذ سنة ١٨٨٥ ليعتبر المبلغ الحساب على

متوسط الإيرادات	متوسط المصروفات والخصصات	النسبة إلى الإيرادات
فرنك	فرنك	فرنك
١٨٧٥ إلى ١٨٧٩	٣١٧٠٣٣٨	٥٤٠٣٣٦٧
١٨٨٠ إلى ١٨٨٤	٥٨٤٩١٣٣٢	٥٩٨١١٥٨٣
١٨٨٥ إلى ١٨٨٩	٦٤٠٦٨٣٦٦	٦٩٨٠٣١٩٩
١٨٩٠ إلى ١٨٩٤	٦٨٨٣٣٢٩٩	٨٥٢٢٣٧٩٤
١٨٩٥ إلى ١٨٩٩	٨٤٠٣٦٧٠٠	٨٧٥٢٢٠١٥
١٩٠٠ إلى ١٩٠٤	١٠٥٨٩٥٠٣٠	٩٨١١١٩٢٤
١٩٠٥ إلى ١٩٠٩	١١٥٢٢٦٧٠٠	١١٥٢٣٣٧٢٥

وبما على ذلك نرى أن الزيادة الظلية في إيرادات هذه السنين الأخيرة قد توقع مقدار المصروفات بما فيها حاصل استهلاك المعدات بنسبة أشد وأكبر حتى بلغ مقدارها في الأربع سنوات الأخيرة ١٣٧ في المائة من قيمة الإيرادات . فباعتبار أن حاصل استهلاك المعدات قد زادت قيمته فوق اللازم في مدة السنوات الأخيرة يصح القول ( مع عدم وجود معلومات أخرى ) بأن نسبة المصروفات إلى الإيرادات لا تتكون في المستقبل أقل من ١٣ في المائة بل ربما تجاوزت هذا المقدار . ومن جهة أخرى فمن مقتضى الفرض الذي حولت عليه اللجنة ستقرع الإيرادات من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ٢٠٠٨ بتصير ٢٨٢ مليونا من الفرنكات بدلا من ٢٤٣ مليونا . فإذا طبقنا على ١٠ الأرقام مقدار الثلاثة عشر في المائة لمصروفات الاستهلاك والاستهلاك لسكان مبلغ هذه التفاضلات برقع من ٣١.٥٨٠.٠٠٠ فرنك إلى ٣٨.٦٦٠.٠٠٠ فرنك أي ٣.٤٠.٠٠٠ فرنك بالتعديل للتعويض . وبغارة هذا المبلغ بمقدار المصروفات في سنة ١٩٠٨ وهو ١٧.٧٠٠.٠٠٠ فرنك يتضح أنه غير مبالغ فيه إذا اعتبرنا أنه لأجل الوصول في سنة ١٩٠٨ إلى الإيرادات السالف ذكرها يلزم أن تكون حولة السفن التي تشر في القناة ( بواقع خمسة فرنكات من كل طن ) معادلة لثلاثة أمثالا في هذه الأيام .

فهذه الاحتمالات السابقة أي بالنظر إلى استمرار الزيادة في تقفات الاستهلاك والصيانة وإلى ما يلزم دفعه من الأموال لتسديد القروض التي ستقدمها الشركة لتأمين القناة في المستقبل يتضح بالبداهة أن التقدير الذي حولت عليه وهو مبلغ ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات وجعله مجموعا للمصروفات والامساك بالدون السنوية في بحر مدة الاستهلاك هو تقدير كبير في كفايته .

ومما كان المحلل لا يستطيع القيمة التي ستقبلها المصروفات في المستقبل ليس لها أهمية كبيرة في حد ذاتها . وذلك لأنها كما زل مقدارها لواقع مقدار الأرباح الصافية . وتكون النتيجة تخفيض رسوم اللورد وهو الأمر الذي يترتب عليه تحليل صافي الأرباح بطريقة مستمرة متوالية . وذلك لأن الطريقة الوحيدة للقررة لوضع رأس المسألة إنما تكون بمجملا في شكل فروض ليلية الاحتمال أو كبيرة وتكون هذه القروض مبنية على مقدار الإيرادات الصافية . أما الأسلوب الذي اختارته اللجنة في الاعتماد على أصل الأرباح وعلى تقدير المصروفات بقيمة تخمينية فإما تكون نتيجة استبعاد تخفيض الرسوم استبعادا كاملا . على أن تخفيض الرسوم له تأثير كبير في هذه المسألة .

وبما ذلك أنه كلما زاد دوا صافي الإيرادات ( بسبب زيادة الإيرادات الأصلية أو بسبب خص المصروفات ) زب عليه تخفيض رسوم اللورد . فيحدث عنه ودفع على الإيرادات الأصلية في بحر للدة التالية تلك الزيادة . وبما عليه فإن سير الإيرادات الأصلية تابع وناشئ لسير الإيرادات الصافية وهي تخو على قاعدة عتقة أكثر من تقدير حاسم الحساب المخطئة .

والخلاصة أن للشار لئلا قد اختلف في حساب على زيادة الأرباح الصافية وأما اللجنة فجعلت الإيرادات الأصلية أساسا لأمثالا . فكانت نتيجة الاختلاف بينها في القروض التي حول عليها مما يؤدي بطيبة الحال إلى ظهور هذا الفرق الكبير بين التقديرين . فبالضافة هذه الأخطاء إلى الاختلاف الذي سبق للشار عليه يتم حساب الفرق الذي ظهر بين قيمة القسط السنوي الذي يؤدول بحسب تقدير اللجنة وهي ١.٦٠٠.٠٠٠ من الجنيهات المصرية وبين القيمة الولودة في مذكرة المستشار للمال وهي ١.٣٨.٠٠٠ من الجنيهات المصرية .

هذا وقد سبق اثباته أن أن القروض الزيادة السنوية في الأرباح يبلغ ٢.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات لثانية سنة ١٨٩٩ ثم تكلها بعد ذلك للزيادة سنوية مقدرا ١.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات إنما هو مشابه لأحد القروض التي اتخذها جانب المستشار للمال أساسا لحساب في مذكرة على أن هذا الافتراض ليس له نصيب كبير من قرب الاحتمال كما أشارت فيه للمذكرة في تقييها الختامية بل أن شواهد الحال كلها تدعو إلى القول بأن القروض الزيادة يبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات هو الأقرب إلى الحقيقة .

أما اللجنة فتدأحدث في تأييدها فرض الأول من هذه الفروض على اعتبارات تحصل على أن حصول الزيادة في الأرباح وأصلها أو لفتت لمعول للزائد في من الجنيهات المصرية بوجهة في خطتها . ذلك يعني شرح القروض التي رعى

تحويل دون استمرار الإيرادات في سيرها إلى الأمام لأن لم نقل أنها توجب تخفيضها مما هي عليه الآن وذلك مع مراعاة النتائج للكيفية في الماضي ومع الاتجاهات إلى ما هو منظور لقناة في المستقبل من اتساع نطاق الإيرادات .

وتلك الظروف يمكن حصرها في أمرين مهمين وهما

- ١- ألا اكتشافات علمية ووسائل النقل الجديدة ومزاخمة قناة بناما وبجر ذلك
- ٢- تخفيض الرسوم بطريقة متوالية مستمرة كما هو منصوب عليه في البرنامج المجرى بمدينة لوندرو سنة ١٨٨٣ .

أن اللجنة لا تملك أهمية مائل ظهور استكشافات علمية جديدة أو حصول وسائل مستعدة لتقليل يكون من شأنها تهديد ثروة القناة .

ولا حاجة لزيادة الترح والبيان من هذا الخطر . ولكنه على كل حال مما ينبغي لنا إشارته جانب الاتجاهات بصفتنا قائمين بإدارة الأمور على ما تقتضي به الحكمة وبوجه الخطر والاحتياط . مثال ذلك أنه لا بدخل في باب البقن مائيل من د أنه لا يرب في أن قناة السويس هي أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من التكرم أنه ينافسها طريق الرجاء الصالح .

لأن ما هو حاصل الآن من الترق في طريقة استعمال التورين كقوة محرقة للسفن البخارية يجوز أن يأتي تأثير كبير على الحالة الراهنة . وتطبيق هذا الأسلوب على السفن الكبيرة جدا كالي تبلغ حوتها ٢٠.٠٠٠ إلى ٣٠.٠٠٠ طن ( وهي التي حصل الشروع في بنائها ) سيدهو حتما إلى زيادة هائلة في قوة سيرها . وهذه الزيادة تقدر بحوالي ١٦ في المائة إذا غارنا بما أحدثت السفن للظاهرة لها ذات الآلات المصنوعة طبقا للطرز القديم . وتلك السفن التي يزيد حجمها أكثر من مئتين من التي نمر الآن من القناة يجوز لها أن تتخذ الطريق الأطول وهو طريق رأس الرجاء الصالح ولا يكون في ذلك خسارة طيبة بشرط أن لا تتجاوز زيادة المسافة ١٦ في المائة . ومن العلوم أن المسافة بين لوندرو وبين سديا ( في استراليا ) هي ١١.٥٤٠ ميلا من طريق القناة ١٢.٣٥٦ ميلا من طريق الكاب ( رأس الرجاء ) فالفرق بين المسافتين هو أقل من ١٦ في المائة . وكذلك المسافة بين لوندرو وبين أوكلند ( في زلند الجديدة ) هي ١٢.٦٤٠ ميلا من طريق القناة ١٣.٥٢٦ ميلا من طريق الكاب فالفرق يقل أيضا من ١٦ في المائة .

ومن أضمن النظر في أن إرسال البضائع بهذه الكيفية عن طريق الكاب من شأنه اقتصاد رسوم اللورد من القناة ولقدرها ١.٥٠٠ جنيه مصري ( عن السفينة التي حولتها ٢٠.٠٠٠ طن ) يتضح له بالبداهة أنه ربما يكون الأوفى لمصلحة أصحاب السفن تقبيل هذا الطريق على استخدام سفائن تحمل عنها في الحولة ولكنها تجتاز القناة

وكذلك الحال فيما يخص قناة بناما . فمن المحتمل أن يحصل إليها قسم عظيم من التجارة بين لوندرو وهامبورج والمافر من جهة وبين زلند الجديدة وكاساياواستاليا من الجهة الأخرى . ولقد زادت قيمة المناجر التي تبادلتها هذه الاصقاع على ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيهات المصرية في سنة ١٩٠٤ . ولقد ذلك فإن فتح القناة الجديدة سيحل السائل الشرقي لأمريكا في حالة أحسن بكثير مما كان عليه في السابق بحيث يتمكن من مزاخمة أوروبا في أسواق الشرق الأقصى باستخدام طريق آخر خلاص قناة السويس . وبما يجب ملاحظته أيضا أن قناة بناما التي ترو تقفات ختها على تكاليف قناة السويس ستكون مفتوحة للتجارة باعتبار خمسة ( ٥ ) فرنكات في البداية فيكون من أصعب المصروفات على شركة قناة السويس أن تبقى على ترميزه بزد رسما على هذا المقدار .

ولم يجب عن البال أن رئيس غرفة التواخنة ( أبواب السفن ) البريطانية قد أشار في خطبه منذ عهد حرب إلى زبيل السفن لاغراض طريق الكاب وأيد الاعتبارات الشروعة قبل فيما يخلق احتمال منافسة قناة بناما لقناة السويس يفض للراحة

وأما أبنائها هذه الشواهد لا يبرهن على أن ثروة القناة قد أصبحت وهي مهددة بخطر جدى حقيقي . ولكن للدلالة على الكيفية التي تتصرف بها للزرات الاقتصادية غير المنظورة بناء على ما يحدث من تقدم العلم ووسائل النقل الجديدة . وهي اعتبارات جديدة بالنظر والامان مثل التي توجبها الأفكار العلمية طيبة على التنازل بحسن المستقبل وهي التي أبدعها رئيس من رؤساء مجلس الادارة أمام جمعية المساعين

٢- أن طريقة تخفيض الرسوم بكيفية مستمرة متوالية وهي التي تهرت في الاجتماع للتعقد بلوندرو في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين ممثلي الشركة وبين ممثلي التواخنة ( أبواب السفن ) الانكليزية قد نظرت إليها اللجنة بين ذلك وتكلمت عنها بهذا الاعتبار . فيحسن والحالة هذه بإحاطة علم اللجنة السومية بحقيقة الوقائع على وجهها الصحيح .

أن حضر ذلك الاجتماع ( وقد أرسلت إلى اللجنة ترجمته باللغة العربية ) يضمن حصول الاتفاق على جهة قطع تخفيض رسوم اللورد في المستقبل وأما هذه القطع هي ( ١ ) تحويل سبعة مديرن جدد من التواخنة ( أبواب السفن ) وهبط الانكليزية بضعة أعضاء في مجلس الادارة

( ب ) تحويل المبلغ المقرر خصه لأحباطي قناتون من خزانة القناة إلى قناة في المائة من ثمة تلك الاحتمال ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات

( ج ) دفع الرسوم للقررة لرؤساء البورلا ( على وجهه ) هو أول يوليو سنة ١٨٨٢











## الجمعية العمومية بالاسم رأيها في المشروع قطعي

التحت الجلسة أمس الساعة الرابعة والدقيقة ٢٠ برتبة سادة محمود باشا فقي وبمجلس أصحاب السادة النظار وحضرات الانشاء فليت اعتذارات من غيبي باشا والشيخ حسنة وارايم أفندي سيد احمد وزكي أفندي عبد الرزاق ثم تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه

الرئيس - عندنا اقتراحات جديدة تريد ان توضع في المناقشة في الجلسة اخرى فليت الاقتراحات

الرئيس - املنا الان مذكرة الحكومة التي تضمن ملاحظاتها على تقرير اللجنة التي درست المشروع وقد وردنا أمس ووزعت على حضراتكم فليت تريدون ان تلي الان ما نكتب في ما وزعت فكل من يقرر رأي تلوها لولا ان قام سادة اباظه باشا وقال - لا لزوم لتلاوتها واذا كان عند النظار بيانات اخرى فتسما وبعد ذلك نظر فيها اذا كنا نقاش المسألة الآن ونبت فيها بالرأي التام او نؤجل المناقشة في جلسة اخرى

عطوفة رئيس النظار - كلامه

اقام تليها لادارة المذكورة الشيخ الدرناش - كيف لا تذكر مذكرة مهمة مثل مذكرة الحكومة فاطر الحفابة (مقاطعة) الامر عندنا سوا الشيخ الدرناش - ان من يقرأها فترافعه الفراءه الآن

اباظه باشا - ان من لم يقرأها قبل الجلسة فلا يقيد التراءه الان ويستحيل على من اخذ للمذكرة ووضعها في جيبه ان يتفق من تلاوتها على الهيئة والملم الان فنظر فيها اذا كنا نريد ان نأخذ ان نؤجله لجلسة اخرى

مصطفى باشا خليل - ارى تأجيل المناقشة الى جلسة اخرى

اباظه باشا - انما مصطفي باشا موافق رأيي

الشاري بك - الشيخ الدرناش يحكم عن نفسه ونحن لسنا نحن امره وعلى ذلك تقرر عدم تلاوة المذكورة وعندنا عطوفة رئيس النظار وقال :

### تصريح رئيس النظار

فصل سمو مولانا المديري المظم حين حضرناكم في خطابه الشريف الذي اطلع به الجمعية السوية مقدرا أهمية المشروع المطروح عليكم ولا شك بكم قد وقعتم من هذا المثل السلي على مقدار ما يقرب على مثل هذا المشروع من النفع العظيم والقيمة

فاحتسوها عنا امام انكم وامام الاجيال الآتية والآن يصح لي ان اطعن في حسن امنائكم وان يكون لجنكم انطاف وسعة صدر لشرح كل مافي قسي ولا تخجلون في انكم مني حرجا

ان المشروع متعلق بالاستقبال وقدرة الانسان في الامور النبية قدرة بيعة الاحتمال ولتلك اختلقت الظنون والاكثر في هذا المشروع اختلاف كثيرا ونحن يجب علينا ان نقيم هذا الاختلاف ولكن الذي لا ينبغي هو ان يقيم الخلف للآخر ان هذا سبي القصد والنية

وهنا اخذ سعادته في الدفاع عن المشروع بما لا يخرج عما جاء في مذكرة الحكومة المنشورة ببدا اليوم ولا يلجأ الى موضوع حائل استهلاك المعات ترك لسادة اساجيل باشا سري شرح هذه النقطة فقام سادة ناظر الاشغال ولا مذكرة في هذا الموضوع وهذا نصها

ملاحظت الحكومة على حاصل استهلاك الموجودات جاء في تقرير لجنة الجمعية السوية فيما يخص بمحصل استهلاك الموجودات في صحيفة ١٨ ما يأتي :

..... وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فان مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ ٥٠ مليوناً من الفرنكات والباقي منه لتاية سنة ١٩٠٨ بمبلغ ٩٠ مليوناً من الفرنكات فكانه هو ايضا باق على حاله وكل ذلك حسب ولود حسابات الشركة

ولما كانت ملاحظات الحكومة على هذه البارة واردة بالتفصيل في اجابتها على تقرير اللجنة لا ارى لزوما للدخول في التفصيلات انما يكفيها هنا تلخيصها لجلها في الاطلاع

قد كانت القاعدة الثبة في مسك دفار الشركة فيما يخص بالموجودات قبل سنة ١٨٩٩ ان ترصد فيها تلك الموجودات بعينها الاصلية وان يزل منها سنويا قيمة ما يبرهن في الاصطلاح التي بهرش البدة وهو عبارة عن جزء من عشرين من القيمة الاصلية فالعلوم ان الكراكات التي يكون منها معظم موجودات الشركة لا يمكن ان تبقى سالحة للاستعمال اكثر من عشرين سنة من وقت شرائها - وكان كلا اريد شراء الات جديدة كان يؤخذ من الارادات السوية بيعة اعدادها

خصوصية ولكن لا وجدت الشركة ان هذه القاعدة ليست صائبة قد غيرتها في سنة ١٨٩٩ بان رصدت القيمة الاصلية للموجودات في قيم وبالسبب الاستهلاك في كل سنة فكانت النتيجة هكذا في السنة المذكورة

القيمة الاصلية للموجودات ٣٢٠٨٠٨٧٨٨ فرنكا ومبلغ الاستهلاك ١٧٨٣٤٠٩٧٧ فرنكا انظر التصيلات في الاجاب على تقرير اللجنة في ٨٧

ومن وقت تغير طريقة مسك الدفاتر في سنة ١٨٩٩ لتاية سنة ١٩٠٨ قد زبدت مبلغ الاستهلاك بمقدار ٣٥٠٧٧٤٣٨٩ فرنكا كالوارد تفصيلا بالاجابة على تقرير اللجنة وقد استدل من هذا المبلغ في المدة من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٨ بمبلغ مجموعها ٤٧٠١٣٣٩ فرنكا وهو قيمة الآلات التي لم تعد سالحة للاستعمال. وعلى ذلك يكون مافي ما اضيف على حاصل مبلغ الاستهلاك هو ٣١٠٧٣٣٠٠٠ فرنكا. وباضافة هذا المبلغ على ما كان عليه حاصل الاستهلاك المذكور في سنة ١٨٩٩ تكون قيمة ذلك الحاصل في نهاية سنة ١٩٠٨ هي ٤٨٣٣٧٤٣٨٩ فرنكا

فبناء على ما تقدم لا يمكن القول بان حاصل مبلغ الاستهلاك بقي على حالة واحدة وان قيمة هذا الحاصل لم تتجاوز قيمته الحالية الا بمقدار ١٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا اذ ان المبلغ التي خصصت منه من سنة ١٨٩٩ ومينة بحسابات الشركة بلغت وحدها ٤٧٠١٣٣٩ فرنكا كما ذكرنا آنفا وذلك بخلاف المحسومات التي الملوثة التي تبادلت بما يتاها من الاضافات على القيمة الاصلية للموجودات التي بلغت في نهاية سنة ١٩٠٨ ٦٥٢١٣٠٩١٥ فرنكا

وما ينبغي التنبه عليه هنا بناء على قاعدة استهلاك الموجودات المذكورة آفا التي من مقتضاها ان يكون ما يضاف على حاصل الاستهلاك سنويا جزءا من عشرين من القيمة الاصلية للموجودات أي ثلاثة ملايين وكيوب في المائة الواحدة ان ما يضيف على حاصل الاستهلاك في السنة الاخيرة كان زائدا عن القيمة ضرورية وهما ما يسمح منذ الآن للشركة بايقاف حاصل الاستهلاك على قيمته الحالية بضع سنين ولكن من الحق ان الشركة كستفطر بعد مدة ان تورد لتخصيص مبلغ اضافية على حاصل الاستهلاك لتجديد ما يكون قد استهلك من الآلات

وزيادة على ذلك فن النظر ان عند توسيع وتعميق القناة زرداد قيمة المبلغ الانانية المذكورة كما لم يكن في الحسبان اذ لا بد حين ذلك من تغير معظم الآلات الموجودة حتى ما يكون مناصلا للاستعمال لعدم قدرتها على العمل على عمق وعرض اكبر بكثير مما عليه القناة الآن

وبعد ان اتبعني منارفت الجلسة للاستراحة وعند ما عادت استأنف مساعدة ناظر الحفابة فظهر

ولما وصل الى مسألة الاوجه التي تصرف فيها الاموال التي تأتي من القناة ترك شرح هذا النقطة لسادة ناظر الاشغال فقام وشرحا

ولكن هل يمكننا ان نتفق من كل شيء نافع حتى تحصل البلاد على هذه الامنية هل يصح ان يكون هذا على امة يجب ان نسي في تحقيق تلك الامنية التي تنبئها ولكن لا يجوز ان نحرر البلاد من فوائد المشاريع العامة فاطلس النيابي فطبه والمشاريع القيدة نعتقها ولا يجب ان نوقف شيئا على آخر. احتجبت بأن المشروع الذي قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد واني نقول الان انه ورد على الحكومة جواب من مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير فيدعي قوله هذه التبدلات وعلى ذلك فقد زال المانع

هذا ما اردنا ان نتعرف ببرضه على حضراتكم يسانا للحقائق التي دفعت الحكومة الى قبول المشروع والان اتمنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة ولم يبق الا واجبكم والمسؤولية أصبحت ملقاة عليكم تصرفون فيها كما تشاؤون فان لكم الرأي الاعلى (تم) \*

وهنا قام سادة رئيس الجمعية وقال حضرات اخواني الاعضاء اريد ان اقول كلمة جاشت في صدري اريد ان اقولها قبل ان يقبل باب المناقشة في هذه المسألة المهمة التي هي ان اعتبار الخاب السالي المديري وحكومته السنية لشأن الجمعية السوية وتقدرها حق قدرها واحترام قرارها بوجوب الدعاء الخالص لسمو مولانا المديري الانفة الشكر الجزيل لمنظرة رئيس النظار لاحتضار هذا الكرام

قد صرح مولانا المديري حفظه الله يوم افتتاح هذه الجمعية بان مشروع قناة السويس وان لم يكن بحسب القانون النظامي مما يجب عرضه على الجمعية السوية ولكن رأت حكومة جنابه العالي ان المسألة هامة لهم الاجيال الحاضرة والمستقبل وتقرر عرض على جميعنا هذه التي تحت الشبب المصري وقد صرح عطوفة رئيس النظار اليوم في خطابه نصري بما كان له احسن تأثير في هوسنا وهو قوله انه بالنظر لاسباب ضيقات الحكومة احترام ماقرره الجمعية في هذه المسألة وأن يكون رأيها تقرر

فأعني الجمعية السوية بهذا المنحالي نصدحا ما كورة لتبرها وأعني الشبب المصري وأرجو من اللجنة ان تكرم مني الشكر لحضرات اعضاء الحكومة السنية والبعاء الحاضرة القليلة المديوية بالولام أمين أمين

ثم قام سادة اباظه باشا وقدم احوال ناظر الحفابة وتبع في خطبه حضرة العروفاي بك.

وبعد ذلك تقرر تأجيل البت في مسألة القناة ليوم الخميس الساعة الرابعة وعند جلسة في الساعة الرابعة من ظهر اليوم فبدأت في الاشارة الى موضوع الاستهلاك حيث كانت الدولة في غاية الحاجة الى

## الامانة المصرية

### وجريدة الخازن

لقد اعلنت هذه الدليل التي اشعلتها حظا بأفروام بأفروها بيانا خاصا حتى اذا اذا امتلأت جيوبهم بالمال وبطونهم بالطعام كفروا بسمهوا جاور واجرهم ومشتاقها وأوسوا أهلها باواهاة وتغفيرا وازدراء أخذ المحتلون منذ مطوا الى هذه الديار برسخون أفداسهم ويزيدون في قودهم وسيطرتهم متخفين في سبيل غايتهم هذه كل ما استطاعوا من العرق والوسائل فن ذلك امدادهم بعض الجرائد العربية او الانجليزية ليستخدموها في ما يربهم السلية ومقاصد الاستمارة فهم كلما هموا بأمر أو حوا الى تلك الجرائد بما شأوا بنية تفضيل الرأي العام العربي واقناعه بالارضاء بما يريد المحتلون لهذه البلاد من الشقاء والفلة

وهذه الجرائد كثيرة منتشرة خلفها اللورد كرومر خلقا وأغناها بحال الامنة المصرية وأمدعا بأبيده ومساعداته فهي ضحية الاحتلال ولسانه وعقله وبصره ويده ورجله لا يهبها بدارضاء الاحتلال ان تصيب أو ان تخفى. وسواء عليها أصفت أم كذبت. ثم لا تبالى أن أسخط الامنة التي تبيش بينها أم أرضها. ومن هذه الجرائد البديهة الضالة المظلة جريدة النازت فها لا تترك فرصة لاهانة المصريين والتشويه لهم والتشفي منهم الا انهم بها. تكذب على الاموات والاحياء وتحرق الرعية والراة وتبيع ملايروها من الاعمال ولو كانت قانونية شرعية. تسب الاسلام وهي أحقر من أنت تداني أهله. وتبين المسلمين في أراضهم وشرهم وكراسهم وهي غزلة تيلادم زول الضيف الوقع ببيوت الكرماء الاجواد. تبدي الصحف العربية ملاحظاتها واتقاداتها لبعض الرجال قسمها الناس سفاهة وبذاءة وطنها ونهشا للاعراض وتشويرا.

كل هذا يجري والناس ما بين جاهل بما تقول أو متأول لتفتها أو خائف من أسلحيل حكومتها

الهم ان الصبر قد هد وأصبح التوصل على الحكومة الحديثة في أديها ليس مما يجمل الامة المصرية

فالولجب اذا على الامة أن تبقي الظاهرات احتجاجا على تصرف تلك الجريدة واحزابها وان تشدد في مطالبة الحكومة المحلية بالانقضاء والتعويض عن الوقوع فيها حتى أن تحفه حلات تلك الجريدة وتطرقها من المرات. وكيف تتوقع الحكومة ان يجمل عبر الامة على قهر من السوق الاعياء يسونها مبلغ سادة ومعتوها بتبيخ الصفات والامانة ويضربون في اخبارهم موضع الجوان الاحم الايم حتى لا يبي ولا يحكم. فليدعوا في هذه المظنة والحقبة



..... قلع ..... ۷۰۰ قول .....  
..... عجب ..... ۲۰۰۰ آموه ..... وانی ..... ۱۵۰۰



